العدد (4099) السنة الخامسة عشرة - الخميس (28) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ريبورتاج

□ محرر الصفحة .. عدسة/ محمود رؤوف

محاصيل زراعية مستوردة تطرد المحلية من الأسواق

يصف البقال (زياد) ما تعرضه بسطيته من خضروات، فالطماطم إيرانية والبطاطا تركية والخيار أردني والباذنجان مصري، وهي المحاصيل الأساسية التي تدخل في المائدة العراقية اليومية. المتسوقة وفاء ياسين، موظفة حكومية، اعتادت التسوق من منطقة الصدرية وسط بغداد وهي في حيرة دائمة في تفضيل مادة على أخرى، فأغلب ما معروض مستورد ولا يرتقي الى المحاصيل المحلية وجودتها. مبدية أسفها على ما آلت إليه الزراعة في السنوات الأخيرة من تردٍ تقف خلفه مصالح تجارية.

القطاع الزراعي كبقية القطاعات الانتاجية، شهد تراجعاً كبيراً في الإنتاج، فمعظم الخضروات والفاكهة التي تملأ الأسواق العراقية، مستوردة من دول الجوار، ووفقاً لمقرر لجنة الزراعة في البرلمان، عبد الهادي خير الله، فإن العراق يستورد أكثر من ٧٥٪ من المنتجات الزراعية من إيران وتركيا ومصر، من أبرزها الطماطم والخيار والبطاطس والباذنجان والفواكه، مضيفا: أن إيران أولاً، ثم تركيا ثانياً، ومصر ثالثاً ضمن تسلسل البضائع الزراعية المستوردة، لافتاً إلى أن إيران صدرت للعراق نحو ١١٠ آلاف طن من السلع الزراعية، خلال أربعة أشهر فقط.

وجراء الإهمال الحكومي وغياب الدعم والاستيراد العشوائي، اضطر الكثير من المزارعين إلى بيع أراضيهم أو تركها كونها لم تعد منتجة وتسدّ كلفة الزراعة وبشكل خاص محصولي الرقي والبطيخ المعفيين من التعرفة الجمركية. أما بقية انواع الفواكه وبشكل خاص الحمضيات، فقد تسيّدت السوق في ظل النقص الكبير للمنتج المحلي الذي تضرر كثيراً في معقله الأول محافظة ديالى بفعل الإرهاب والعمليات العسكرية، ومنها بوجه الخصوص الرمان والبرتقال.

أحمد فياض مزارع، استبدل مهنة الفلاحة بأخرى أكثر جدوى حسبما ذكر، بسبب شح المياه أولاً، وعدم توفر الدعم الحكومي بل وغياب الاهتمام، لتوجه الكثير من الساسة والمسؤولين الى فتح شركات الاستيراد حسبما بيّن.

فيما أبدى لطيف العتبي أسفه على حال الأرض التي يملكها دون أن يستفيد منها بشكل كبير بسبب استيراد الخضروات أيام نزول الإنتاج المحلي، عازياً سبب ذلك الى مصالح بعض الساسة وغياب التخطيط الحكومي الذي يهدف الى انقاذ القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات المهمة في دعم الموازنة العامة للبلاد.

تشير الأرقام الى أن العراق استورد خلال ١٣ عاماً محاصيل زراعية بقيمة تقدّر بـ(٥٤) مليار دولار، وفقاً لميزان المدفوعات للبنك المركزي. وانه لم يستغل إلا (٦) ملايين دونم تمت زراعتها من أصل (٥٢) مليون دونم صالحة للزراعة التي تُسهم بنحو (٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي يدل على تخلف وتردي القطاع الزراعي لأسباب عدة، يقف الفساد والاستيراد في مقدّمتها مع انعدام الخطط الكفيلة بتطويره بسبب غياب الكفاءات والقدرات الإدارية التي يمكنها النهوض بهذا القطاع الحيوي، كما لايمكن إغفال دور الإرهاب في ذلك التردي، خاصة باستهداف الحقول والبساتين في ديالى والأنبار والموصل وصلاح الدين.

إشارة

استثمارات أم ماذا؟

منذ سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ واستيراد السيارات يتم على قدم وساق، في البدء كانت المستعملة وفيما بعد الجديدة ومن شتى المناشئ، وفق ذلك ازدهرت المعارض وأخذت تتكاثر حتى في المناطق السكنية، فليس من الصعب افتتاح معرض سيارات، كل ما تحتاجه مساحة من الأرض وغرفة إدارة وأخرى للخدمات. في السنوات الأخيرة وصلت البلاد الوكالات الحصرية لعدد من السيارات العالمية، وتم افتتاح معارض حديثة بمساحات مختلفة. منذ أشهر وأنا اطالع الاعلان الذي في الصور، والذي يوضّح بناء هيئة استثمار بغداد معارض سيارات حديثة بكلفة (مليونين) دولار على أرض، يقول الاعلان إنها عائدة لوزارة المالية/ المصرف العقاري. سابقاً كانت جزءاً من متنزه الفردوس الواصل من تقاطع المثنى (ملعب الشعب) وصولاً الى تقاطع شارع الربيعي زيونة. ترى كيف سيكون شكل هذه المعارض الحديثة، وهل ثمة حاجة ماسّة لها في ظل النقص الحاد في عدد المدارس والمستشفيات والخدمات الصحية وغيرها من خدمات يفترض أن تقوم هذه الهيئة بالاهتمام بها، واستقدام الاستثمارات الاجنبية الحقيقية والتي تسهم بحل ازمات السكن والتعليم والصحة والكهرباء والماء والمجاري، وليس كما يحدث الآن حين يتم هبة الأرض والمال بقروض، ويعلن انه استثمار، وبالحقيقية هو باب آخر من ابواب الاستيلاء على المال العام ..

فارزة

▪ حسين رشيد

إحصاءات دون معالجات

قبل أيام كشف التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء، أن عدد سكان العراق بلغ حتى نهاية عام ٢٠١٧ نحو (٣٧) مليون نسمة، وإن حوالي (٢١) مليون فرد تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٤ عاماً هي التي تعتبر القوة العاملة التي يعوّل عليها في البناء والتشييد والتطوير. كما بيّن وجود قرابة أربعة ملايين عاطل عن العمل وهذه النسبة عالية جداً، في ذات الوقت، نجد ارتفاعاً متزايداً في العمالة الوافدة. وأشار التقرير إلى وجود ما نسبته ٥,٢٪ من مجموع سكان البلاد من ذوي الاحتياجات الخاصة ذكرهم التقرير (المعوقون) بسبب الحروب وضحايا الإرهاب وحوادث السيارات بسبب تردي الطرق العامّة وعدم تفعيل قوانين المرور. وجلّ هولاء دون خدمات، وإن كانت، فهي في الحد الأدنى بل تحت الأدنى، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ثروات البلاد وواردتها السنوية التي زادت هذا العام أيضاً، ووصلت الى قرابة ٦٠ مليار دولار بعد زيادة أسعار النفط وزيادة الإنتاج واللذين زادت بهما نسبة البطالة وارتفعت نسبة الفقر أيضاً.

في الجانب الزراعي ذكر التقرير، تمت زراعة (٤) ملايين دونم من الأراضي بالقمح عام ٢٠١٧، وأنتجت ٢٩٧٤١٣٦ طناً، فيما تمت زراعة ٨٢٠ ألفاً و ٣٧١ دونماً بالشعير، وأنتجت ٣٠٣١١٤ طناً، مع تراجع كبير وخطير بإنتاج وتصدير التمور والحمضيات في ظل الاعتماد على المستورد، وهو من الاشياء المعيبة جداً أن يتحول عراق النخيل والتمور الى بلد مستورد لها، كما هو الحال مع المياه والرافدين، إذ يستورد مياه الشرب من الكويت والسعودية، فضلاً عن منتجات الألبان واللحوم والبيض والتي وصل حجم استيراد العراق منها الى قرابة ٤ مليارات دولار، من شتى المناشئ، خاصة الدولة المحيطة بالعراق. وما يدل على ذلك ما ذكره التقرير السنوي عن حجم الصادرات غير النفطية في البلاد والتي وصلت الى (٩٠) مليون دولار فقط، ما يبيّن حجم الكارثة وتعطّل القطاع الصناعي الإنتاجي، في وقت تعلن فيه الحكومة عن وجود ٤٠٠ شركة خاسرة دون ذكر الأسباب لهذه الخسارة التي يمكن أن يتم تجاوزها من أحد (القروض) الدولية التي تنهال على البلاد يومياً، دون أن تشرح الحكومة أين تذهب هذه القروض وما مستقبل البلاد في ظلها؟!.

٣٧ مليون نسمة هو عدد سكان البلاد، دون أي خطة خمسية أو عشرية، أو حتى سنوية تأخذ بنظر الاعتبار الزيادات السنوية الحاصلة، وعلى أثرها تضع الخطط العلمية المدروسة في حل الأزمات التي يعانيها سكان البلاد، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة والسكن، فضلاً عن المشكلة الأهم البطالة وضياع جهود الشباب الخريجين في نيل مبتغاهم بفرص العمل الملائمة. التقرير أهمل ذكر أن متوسط دخل الفرد العراقي ٦ آلاف دولار سنوياً، وربما أقل لبعض الشرائح الفقيرة، فيما بلغ دخل الفرد في الدول الإقليمية كالآتي: الايراني ١٥,٦١٠ دولار، وتركيا ١٨,٥٧٠ دولار، فيما كان أعلى مدخول للفرد بين دول الجوار من حصة الكويت التي سجلت ٨٤,٨٠٠ دولار، تلتها السعودية بـ ٥٣,٦٤٠ دولار، فضلاً عن رصيد الأجيال المقبلة، فيما يقع على عاتق اجيال العراق دفع ضريبة فساد حكوماتهم بديون وصلت الى ١٢٠ مليار دولار.

كل هذا والحكومة تتوعد الشعب بموازنة ٢٠١٨ ...

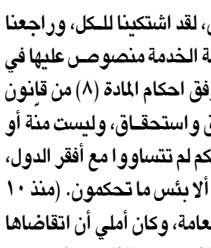

37 مليون نسمة هو عدد سكان البلاد، دون أي خطة خمسية أو عشرية، أو حتى سنوية تأخذ بنظر الاعتبار الزيادات السنوية الحاصلة.

وزارة الصحة لطفاً

وصلتنا رسالة من مواطن بيّن فيها أنه قبل أيام راجع مستشفى اليرموك، لزيارة شخص قريب منه، ومثل أغلب المستشفيات بالعراق، ثمة مجموعة أمور غير طبيعية ناتجة عن سوء الإدارة وغياب الرقابة، فضلاً عن الفساد المزمن بقطاع الصحة. مثلما ذكر برسالته، وأضاف فيه نبدأ من باب الدخول والسؤال الأزلي: "شايلين" سلاح؟ لا، - توكلوا.ردهة الطوارئ كأنها يوم المحشر، كل مرافق يتجول مع مريضه، تجمعات للثواب والعقاب عند الاستشارية، وأطباء الفحص، والصيدلية التي حسابها سريع جداً، لأن طبيعي (بس مسكنات!)،

ثمة مربع المنيوم مكتوب عليه استشارية أو طبيب الفحص، شخصان اثنان بزي مدني وطبيبة خريحة حديثاً كما يتضح ذلك عليها، ويبدو أنها في حيرة بين المراجعين والمسافة الشرعية. الروائح الغريبة تملأ الصالة، مع خليط من روائح الحمامات القوية جداً رغم نظافتها للأمانة، لكن من أين تأتي هذه الروائح القريبة من ردهات المرضى كبار السن والأطفال، الأمر مجهول كما ذكر المواطن.

هورن

"ممنوع التدخين" موجودة، لكن الرائحة اللولبية مباحة! تخرج من المستشفى تجد في محيطها العديد من المختبرات الأهلية والصيدليات التي همّها صيد المواطن المريض صحياً ومالياً.

همسة

مفوضية الانتخابات وتحديث السجل

منذ أشهر ومفوضية الانتخابات تعلن عن ضرورة تحديث سجل الناخبين والبطاقة الانتخابية لمن لم يقم بذلك لأجل المشاركة في الانتخابات المقبلة المزمع اجراؤها في أيار المقبل، لكن ثمة أمر لابد من وضعه امام المفوضية التي عليها الإعلان عن اماكن التحديث، فالكثير من المواطنين الذين يرغبون بتحديث سجلهم الانتخابي يجهلون أماكن التحديث والآلية التي يتم بها ذلك، فضلاً عن توقف موقع المفوضية الالكتروني بشكل تام، والسبب وجود صيانة للموقع كما ذكر. ومع أن الموقع ضروري يمكن فتح صفحة معتمدة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) يعلن فيها عن خطوات المفوضية وأماكن التحديث بشكل دقيق وأوقات الدوام الرسمي وفترة التحديث.

كما يفترض بالمفوضية تسيير فرق جوّالة تقوم بالتحديث والتثقيف بضرورة المشاركة بالانتخابات مع طبع الملصقات المعنية بذلك، وكل هذا ليس بالصعب على كوادر المفوضية الكبيرة. وإن وجدوا صعوبة بذلك، فيمكن فتح مكاتب التحديث في المعاهد والكليات والجامعات الحكومية والأهلية.

منشاهدة

بات من الطبيعي جداً أن تدخل أي شارع رئيس أو فرعي أو زقاق، وتجده مغلقاً، إن كان بسبب مجلس عزاء أو رمي مواد البناء بشكل عشوائي، كما توضح الصورة. البعض يعزي سبب ذلك الى غياب القانون والمتابعة البلدية لهذه الحالات، وأخر الى عدم مراعاة ظروف سكنة المنطقة وارتباطاتهم اليومية والحالات الطارئة، كما يؤشر تفشي ظاهرة اللامبالاة في أذى الناس، علماً أن هذه الحالة ليست حكراً على منطقة دون أخرى، بل تجدها في كل مدن البلاد.

رسائل وأجوبة

إلى/ صحيفة المدى الغراء
م/ إجابة

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها ٤٠١٤ في ٢٠١٧/٩/١١ موضوعاً بعنوان (افتتاح مدرسة) نود إعلامكم أنّ جميع مدارس الكرفانات الجديدة في كربلاء المقدّسة تفتتحها المحافظة بالتعاون مع مجلس المحافظة والوزارة كجهة مستفيدة تقوم بصيانة بعض الأجزاء حسب ما متوفر من سيولة مالية، ونود أن ننوّه الى أنكم لم تذكروا موقع المدرسة ولا اسمها كي يتسنى للوزارة زيارتها ومعالجة ملاحظاتها..

للتفضل بالإطلاع ونشر الإجابة..
مع التقدير

حسنين فاضل معله
المدير العام

مناشدة

هيئة التقاعد العامة

للمرة الألف.. أين مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين، لقد اشتكينا للكل، وراجعنا الكل، خفراء ووزراء، ولا من مجيب، مكافأة نهاية الخدمة منصوص عليها في قانون التقاعد. (يتم احتساب مبلغ المكافأة التقاعدية وفق احكام المادة (٨) من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل). وهي حق واستحقاق، وليست منة أو إحسان، وحتى افقر البلدان تولي المتقاعد احتراما ومكافأة، فما بالكم لم تتساووا مع أفقر الدول، ما بالكم حين يتعلق الأمر بما تكسبون لا تراعون الله فيما تقسمون، ألا بئس ما تحكمون. (منذ ١٠ أشهر أحلت على التقاعد ولم امنح مكافأة نهاية الخدمة من التقاعد العامة، وكان أملي أن اتقاضاها لاستمر في الحياة، ولكن لا بأس، فإن الموت أكرم في عراق لا كرامة فيه سوى للفاسدين).

المتقاعد عبد العزيز الحيدر

غياب القانون والمتابعة يحول جزرة وسطية في منطقة البلديات الشقق السكنية الى اسطبل للخيل.. (عدسة: محمود رؤوف)

تستقبل المدى شكاواكم لصفحة شؤون الناس على العنوان الالكتروني:
(Email: info@almadapaper.net)
وكذلك على العنوان البريدي "جريدة المدى" بغداد - شارع السعدون - خلف محطة تعبئة وقود السعدون